

المحاضرة 01. التجربة التنموية الاشتراكية الأولى (1962-1989)

## أولاً. التجربة التنموية الاشتراكية الأولى ( 1962 - 1989 ):

### 1. تمهيد:

يمكن القول أن الفترة الممتدة ما بين ( 1962 - 1965 ) للاقتصاد الجزائري كانت عبارة عن فترة انتقالية لم تكن سوى فترة لتسيير مخلفات الاستعمار الفرنسي ، حتى على مستوى التخطيط الذي تميزت به هذه المرحلة لم يبدأ فعليا الى سنة 1967 التاريخ الذي عرف أول مخطط للاقتصاد الجزائري من خلال المخطط الثلاثي الأول ( 1967 - 1969 )  
وعليه فإن أول الخطوات الأساسية للاقتصاد الجزائري في ظل الاستقلال بدأت بتاريخ 19 جوان 1965 حيث عمدت القيادة السياسية آنذاك الى بلورة الملامح الأساسية للدولة من خلال مجموعة من الاجراءات القانونية والمؤسسية نوجزها في مايلي :  
أ. انشاء ارضية تشريعية : وهو ماتجسد من خلال مجموعة من القوانين كقانون الاستثمار ، قانون الوظيف العمومي ، قانون الاجراءات المدنية ، قانون الاجراءات الجزائية وغيرها من القوانين  
ب. انشاء ارضية خاصة بالمؤسسات : قامت الدولة في البدايات الأولى للاستقلال بانشاء مجموعة من المؤسسات مثل مجلس الثورة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المجالس الشعبية البلدية والولائية .... الخ

### 2. مميزات التجربة التنموية الاشتراكية :

تميزت التجربة التنموية الاشتراكية بتطبيق مجموعة من المخططات التنموية ( مخططات ثلاثية ، رباعية ، خماسية ) اختلفت طبيعتها ما بين مخططات تنمية غير متوازنة وهو حال مخططات التنمية للفترة ( 1967 ، 1979 ) ، أعطيت فيه الأولوية لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى ( الفلاحة ، الري ، الهياكل القاعدية ، السكن ، الخدمات .... الخ ) ، ومخططات تنمية قائمة على نوع من التوازن النسبي ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وهو حال مخططات التنمية للفترة ( 1980 - 1989 ) .

تجسد التوجه الاشتراكي للتجربة التنموية الأولى من خلال أول دستور للجمهورية الجزائرية سنة 1963 لكن ليس بملامح بارزة ، وتعمق أكثر الخيار الاقتصادي القائم على الفلسفة الاقتصادية في الدستور الجزائري لسنة 1976 الذي نص في المادة الأولى منه على " الدولة الجزائرية دولة اشتراكية " ، والمادة 10 التي تمسكت أكثر من اللازم بشكل مبالغ فيه لما نصت على أن " الاشتراكية خيار لا رجعة فيه " .

لقد كان من افرازات تبني الجزائر للخيار الاقتصادي الاشتراكي مجموعة من الممارسات الاقتصادية تميز بها خلال هذه الفترة نذكرها في النقاط التالية :

■ ملكية الدولة لوسائل الانتاج : الأمر الذي تترتب عنه وجود قطاع عمومي مسيطر على دواليب النشاط الاقتصادي

■ على المستوى الجزئي (سيطرة المؤسسة العمومية الاقتصادية) :

تميزت هذه المرحلة بسيطرة المؤسسات الاقتصادية العمومية على المشهد الاقتصادي ، وقد كانت تسمى في البداية بالمؤسسات العمومية الاشتراكية ثم تغير اسمها الى المؤسسات الاقتصادية العمومية ( شهدت مجموعة من المراحل والتجارب كاعادة الهيكلة بنوعيتها الهيكلية والمالية ، الاستقلالية ، التطهير المالي... الخ ) ، سنوضح ذلك في محاضرة مستقلة نظرا لاهمية هذه المراحل والتغيرات في حياة المؤسسة الاقتصادية العمومية

■ تأميم المحروقات والمناجم :

كان قرار تأميم المحروقات والمناجم أهم قرار اقتصادي تميزت به هذه المرحلة الذي كان في 24 / 02 / 1971 من مدينة حاسي مسعود حيث مكن الجزائر من استعادة السيطرة والسيادة الاقتصادية على ثرواتها من المحروقات ، اذ أصبح يتعين على الشركات الأجنبية اشراك الجزائر ممثلة في شركة سونطراك في كل الأنشطة المتعلقة بالانتاج ، البحث ، التنقيب الخاصة بالمحروقات

■ احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

من مميزات هذه الفترة هو احتكار الدولة للتجارة الخارجية اذ لم كان يقتصر التصدير والاستيراد للمؤسسات التابعة للدولة فقط ، ثم تلتها مرحلة للتجارة الخارجية أقل تقييدا والمتمثلة في مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية والمجسدة من خلال القيود التالية :

- القيود المالية : قيود خاصة بسعر الصرف
- القيود الكمية : قيود خاصة بحصص الاستيراد
- القيود التعريفية : قيود تعريفية وجمركية

التخطيط الاقتصادي :

تجسدت فلسفة التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة مخططات التنمية التي نقسمها على النحو التالي :

أ.مخططات التنمية غير متوازنة ( 1967- 1979 ) : فيها عرفت الجزائر أربعة مخططات :

■ المخطط الثلاثي ( 1967-1969 )

■ المخطط الرباعي الأول ( 1970- 1973 )

■ المخطط الرباعي الثاني ( 1974- 1977 )

■ المخطط التكميلي للرباعي الثاني ( 1978- 1979 ) ( بسبب عدم استكمال مبالغ كبيرة من

المخطط الرباعي الثاني حوالي 115 مليار دج من الاستثمارات لم تنفذ في المخطط

( السابق )

ب.مخططات التنمية المتوازنة (1980- 1989 ) : فيها عرفت الجزائر مخططين خماسيين :

■ المخطط الخماسي الأول (1980- 1984 )

■ المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989 )

سنرجع بنوع من التفصيل لطبيعة مخططات التنمية والأغلفة المالية المرصودة لها في المحاضرة الثانية

بحول الله تعالى